الأمم المتحدة S/2015/1006

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2015

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الثاني والعشرين للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/962).

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على مواقفها المضمنة في رسائلها المتطابقة السابقة، والموجهة إلى كلٍ من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، ردًّا على تقارير الأمين العام الصادرة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، بما في ذلك، الرد على تقريري الأمين العام العشرين والحادي والعشرين، في ضوء تغطية هذا التقرير للفترة الممتدة من شهر أيلول/سبتمبر ولغاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتود التركيز في ردِّها الحالي على النقاط التالية:

١ - تستنكر حكومة الجمهورية العربية السورية تماهي معدي التقرير مع توجهات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتجاوبها مع أجندتهم المعادية لسورية وشعبها، بهدف ترتيب الأرضية المناسبة لتسييس عملية تمديد قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) المسيس أصلا، وذلك من خلال المغالاة في تحميل الحكومة السورية المسؤولية الأساسية عن عدم تمكّن الأمم المتحدة من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الساخنة. وفي هذا السياق، نشير إلى أنه سبق للحكومة السورية وأن أوضحت منذ عدة أشهر، بأنّ تلكؤ الجانب الأممي في تنفيذ أكثر من نصف الموافقات التي مُنحت له لإيصال قوافل المساعدات الإنسانية المشتركة للمناطق الساخنة، خلال شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥، هو السبب الرئيس في عدم الوصول إلى مناطق أخرى، بالإضافةِ إلى عدم الشفافية التي أظهرها الجانب الأممي في

الرجاء إعادة استعمال الورق

تعامله مع الحكومة في حينه، إزاء تسيير هذه القوافل، وعدم قيامه بالإبلاغ عن الصعوبات الجدية التي اعترضت سبيله عند تنفيذ بعضٍ من هذه الموافقات ليُصار إلى تذليلها. إن تقرير الأمين العام نفسه، يوضح في فقراته ذوات الأرقام ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٥١، إلى قيام الأمم المتحدة بإيصال قوافل المساعدات الإنسانية إلى العديد من المناطق الساخنة، وهو ما تمّ بتعاونٍ مع الحكومة السورية وتسهيلات مقدمة من قبلها. وفي هذا السياق، تؤكّد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا استعدادها للتعاون والتنسيق مع الجانب الأممي لتذليل الصعوبات والتحديات التي قد تعترض تسيير قوافل المساعدات الإنسانية مع الأخذ بالحسبان موضوع ضمان أمن وسلامة الطواقم العاملين في الشأن الإنساني، وضمان وصول المساعدات لمستحقيها من المدنيين المتضررين من الأزمة، وعدم وصولها لأيدي الإرهابيين.

٢ - تستنكر حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا تعمد مُعدِّي التقرير التغطية على حالة ''عدم الشفافية'' التي يُمارسها الجانب الأممي بشأن المساعدات عبر الحدود، والإخطارات المرسلة بهذا الشأن إلى الحكومة السورية. لقد أوضحت الحكومة السورية موقفها صراحة حيال عدم جدوى المساعدات المرسلة عبر الحدود، والدليل على ذلك هي محاولاتُ مُعدِّي التقرير تضخيم أعداد من يُدَّعَى استفادتهم من المساعدات عبر الحدود، وذلك عبر تعمُّدهم ذكر العدد الإجمالي في تقاريرهم لما تمَّ إدخاله من مساعدات عبر الحدود، بدءا من تاريخ اعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وحتى تاريخ إعداد كل تقرير. علمًا بأنه لا توجد أية آليةٍ أمميةٍ مُعتمدة لمعرفة المواطنين الذين تصلهم المساعدات، أو للتعرف إليهم أو التأكد من أعدادهم.

٣ - أما فيما يختص بموضوع فعالية آلية الرصد والإخطارات المرسلة، فإنَّ الحكومة السورية تؤكد على وجود خللٍ فادحٍ في آلية عملها من الناحيتين العملياتية والإدارية، والإخطارات المرسلة إلى الحكومة السورية مليئة بالأخطاء والمعلومات غير الصحيحة والمتباينة والمغيبة عن عمد، بما في ذلك أعداد المستفيدين وأسماء المناطق وأرقام الشحنات. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، تضمنت الإخطارات أسماء مناطق مستهدفة بالمساعدات اتضح لاحقا عدم صحتها، ومثاله قيام الأمم المتحدة بإخطار الحكومة السورية عن قيامها بإيصال مساعداتٍ عبر معبر الرمثا إلى مدينة إزرع في محافظة درعا، ولدى الاستفسار من الأمم المتحدة عن سبب إيصال المساعدات عبر الحدود إلى إزرع في حين أنّ الطريق مفتوح من دمشق إلى إزرع، كان رد مكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بأنّ المساعدات لم تكن موجهة إلى إزرع وإنما إلى مناطق حول إزرع. ويحق لنا أن نتساءل عن أسباب غياب الشفافية هذا، أيمكننا الوثوق بما تقوله الأمم المتحدة بشأن العمليات عبر الحدود؟ أيمكننا الوثوق بما تتضمنه

الإخطارات من معلومات؟ هل تصل المساعدات فعلا إلى المناطق المشار إليها في الإخطارات أم أنها تذهب لمناطق أخرى؟ والأهم هل تصل المساعدات لمستحقيها؟

٤ - تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أنّ فقدان الثقة والشفافية يؤثران سلبا على علاقة التعاون القائمة بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، وهو ما ينعكس سلبا على مصداقية وصورة الأمم المتحدة، ليس في سورية وحسب، بل وفي العالم أجمع. كما تُحذر الحكومة السورية من التداعيات السلبية لقيام الأمم المتحدة بزيادة مساعداتها باضطرادٍ، وبشكل شهري، عبر الحدود، وذلك على حساب تخفيض مساعداتها من داخل الأراضي السورية، زيادةٌ غير مُبررة، يحكمها التسييس، ولا شيء غيره. ومما يزيد ثقتنا بما نقول هو أنه لا توجد أية آليةٍ لدى الأمم المتحدة لتأكيد ما يصل من هذه المساعدات التي يتم تمريرها عبء الحدود إلى مستحقيها.

٥ - ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة المحاولات المستمرة لمُعدِّي التقرير لإضفاء الشرعية على الجماعات الإرهابية المسلحة عبر إطلاق تسمياتٍ مختلفة عليهم مثل ''جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول''، للتحايل على قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولإرضاء بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعبر قيام الأمانة العامة بفرض تسمياتٍ جديدةٍ عليها، لا تستندُ لأسسٍ راسخة في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، ولا توافق حولها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما ترفض الحكومة السورية محاولات الأمانة العامة التركيز في تقاريرها على تنظيم داعش الإرهابي فقط، واستثناء ''جبهة النصرة'' الإرهابية، المُدرجة على قوائم المنظمات والمؤسسات والكيانات الإرهابية الخاصة بمجلس الأمن من ذلك.

٦ - ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية محاولات مُعدِّي التقرير (الفقرة ٧) لإضفاء الشرعية على الدعم التركي المقدّم للجماعات الإرهابية المسلحة، التي أسماها التقرير بـ ''جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول''، أدوات تركيا الناشطة على الأراضي السورية، وبالتالي إضفاء الشرعية على التدخل التركي في الشأن الداخلي السوري بحجةِ محاربةِ تنظيم ''داعش''، هذا التنظيم الإرهابي الذي ما كان ليستمر في الحياة لولا الدعم التركي له، ولولا قيام تركيا بتسهيل تسلل الإرهابيين الأجانب للالتحاق به، وتأمين الملاذ الآمن لهم، ولولا التسهيلات التجارية التي توفرها الحكومة التركية لتنظيم ''داعش''، بل وتورط رموز النظام التركي في عمليات تسهيل تهريب النفط السوري المسروق، وتهريب الآثار السورية المنهوبة والاتجار بهما، بما يُحقق عوائد مالية كبيرة لتنظيم ''داعش''، ليستخدمها في عملياته الإرهابية. ولعلَّ أحد أكبر مظاهر تدخل تركيا في الشأن الداخلي

السوري، سعيا منها لترجيح كفة الإرهاب ودعم أدواتها من الإرهابيين، هو قيام سلاح الجو التركي بإسقاطِ طائرةٍ حربيةٍ روسية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كانت تقوم بمهام الإسناد للجيش العربي السوري في حربه على الجماعات الإرهابية المسلحة.

٧ - كما ترفض الحكومة السورية محاولات مُعدِّي التقرير (الفقرتين ١٢ و ١٥) إضفاء الشرعية على العمليات العسكرية لما يُسمى بقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في سورية، تحت ذريعة مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، وذلك في انتهاكٍ صارخٍ للقانون الدولي. ومحاولاتهم المساواة بين عمليات التحالف، وبين الغطاء الجوي الذي يوفره سلاح الجو الروسي لقوات الجيش العربي السوري في عملياته العسكرية الهادفة لتحرير المناطق السورية من الجماعات الإرهابية المسلحة التي تعيث خرابا ودمارا فيها، وشتان بين الأمرين. إنّ عمليات القوات الجوية الروسية تستند إلى طلبٍ رسميٍّ من الحكومة السورية، وقد سبق لحكومة الجمهورية العربية السورية أن أبلغت الأمم المتحدة بمضمون طلبها هذا، وليس من الصحيح أبدا الادعاء بأنّ العمليات التي تقوم بها هذه القوات تستهدف أطرافًا مدنية، بل إنَّ جميع العمليات استهدفت الجماعات الإرهابية وأفرادها وطرق إمدادهم. وذلك على عكس عمليات التحالف التي تستهدف تدمير البنى التحتية الاقتصادية والخدمية.

٨ - كذلك ترفض الحكومة السورية ما ورد في الفقرة رقم ١٦ من التقرير، لأن المجموعات التي تحاربها الحكومة السورية وحلفاؤها هم جماعات إرهابية مسلحة، تُعملُ قتلا وتدميرا ونهبا وسرقة وخطفا وقتلا، وليس كما ورد وصفهم في التقرير بأنهم ''جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول''. وهنا نطرح التساؤل التالي كيف تكون هذه المجموعات المعارضة المسلحة، سورية، وهي تتلقى تعليماتها وأوامرها من مراكز للعمليات العسكرية في دول الجوار (ما ورد في الفقرة ١٩) والجميع يعرف مكونات هذه المراكز من أجهزة استخبارات بما فيها الاستخبارات الإسرائيلية!

٩ - تُدين حكومة الجمهورية العربية السورية استمرار تعامي مُعدِّي التقرير عن الإشارة للشريان الحيوي الذي يمدُّ الجماعات الإرهابية بأسباب الحياة، والذي يصلهم من تركيا والسعودية وقطر ودولا أخرى، وعبر نفس الطرق التي تسلكها المساعدات الأممية المنقولة عبر الحدود. ونشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى قيام إرهابيي ''جيش الإسلام'' باتخاذ النساء والأطفال دروعا بشرية في منطقة الغوطة الشرقية بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وإلى استهداف إرهابيي ''جماعة أحرار الشام'' الإرهابية المرتبطة والمتحالفة مع تنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي الأحياء السكنية في مدينة اللاذقية بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، بالقذائف الصاروخية عشوائيا مما أسفر عن استشهاد ٢٣ مدنيا، من بينهم

أطفال وتلامذة، وإصابة ٥٠ مدنيا بجروح متفاوتة، بالإضافةِ إلى تنفيذِ الجماعات الإرهابية المسلحة تفجيرات إرهابية في كلٍّ من الحسكة وحمص، تفجيراتٌ أودت بحياة عشرات المدنيين وأدَّت إلى جرحِ المئات.

١٠ - ترفض الحكومة السورية استمرار معدي التقرير في انتهاج مقاربة مسيسة للملف الإنساني في سورية، بما في ذلك اعتمادهم المستمر على مصادر معلومات من جهات معروفة بالتسييس الطاغي على عملها، وبارتهانها لأجنداتِ بعض الدول كما هي الحال مع مفوضية حقوق الإنسان وأدواتها التي تعتمد على معلوماتٍ مستقاةٍ من منظماتٍ لا مصداقية لها ومعروفة باتصالها مع المنظمات الإرهابية المسلحة، ولا نستغرب بناء عليه تضمين غالبية فقرات التقرير اتهامات موجَّهة جزافا ضد حكومة الجمهورية العربية السورية.

١١ - على الرغم من استمرار المقاربة السلبية في التقرير حيال مسألة إيصال المساعدات للمتضررين والمحتاجين وتعمد تغييب الإشارة إلى دور الحكومة السورية في تسهيل عمليات إيصال المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لقرابة ٤ ملايين مستفيد شهريا (مضمون الفقرة ٢٤)، فإنَّ حكومة الجمهورية العربية السورية مستمرةٌ بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين من المدنيين في جميع أنحاء سورية ومن داخل الأراضي السورية دونما تمييز. ونشير هنا على سبيل الذكر لا الحصر بأنه تم في الفترة الممتدة ما بين شهر أيلول/سبتمبر وشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ توزيع ٦٤٤ ٢٧٣ سلة غذائية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غالبية المحافظات السورية.

١٢ - ونذكِّر هنا، بأن الحكومة السورية قدَّمت تسهيلات لطلبات إيصال المساعدات الإنسانية لمنظمات الأمم المتحدة، بشكلٍ إفرادي كبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وقد تضمنت طلبات إيصال المساعدات، مساعدات طبية موجهة إلى مناطق ساخنة في كل من محافظات حمص، وإدلب، وريف دمشق، وحلب. ومؤخرا تمت الموافقة لمنظمة اليونيسيف على إدخال مستلزمات تعليمية وقرطاسية وثياب أطفال إلى بلدة المعضمية في محافظة ريف دمشق بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٣ - وفي هذا الخصوص تُشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أنها وافقت على طلبٍ مُقدّمٍ من منظمة الصحة العالمية لإدخال مساعداتٍ إنسانيةٍ إلى شرقي مدينة حلب، لكنَّ قافلة المساعداتِ هذه تمّ إيقافها من قبل الجانب الأممي. كما وافقت حكومة الجمهورية

العربية السورية على طلب منظمة الصحة العالمية بإدخال مساعدات طبية إلى كلٍّ من بلدتي نُبُّل والزهراء الكائنتين في محافظة حلب، وإلى محافظةِ دير الزور، ومحافظة القنيطرة.

١٤ - كذلك تمَّ تقديم التسهيلات اللازمة للجنة الدولية للصليب الأحمر لإيصال المساعدات الإنسانية، بما فيها المساعدات الطبية إلى منطقة المعضمية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ووافقت الحكومة السورية على إدخال مساعدات إنسانية من قبل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لمنطقة الوعر في مدينة حمص في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر بعد إخراج الإرهابيين من هذا الحي، وعقب إنجاز اتفاق المصالحة في الحي، بجهودٍ وطنيةٍ مُخلصة في إطار المصالحة الوطنية.

١٥ - كما تعاونت الحكومة السورية مؤخرا مع الأمم المتحدة للتوصل إلى توافق حول خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٦ في الجمهورية العربية السورية، وذلك على الرغم من التحفظات التي أبدتها الحكومة على بعض مكونات هذه الخطة.

١٦ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية استهجانها لعدم تطرُّق مُعدّي التقرير لحقيقة أنّ ما تمّ إرساله للفوعة وكفريا من مساعدات إنسانية بعد الاتفاق الأخير قد تم نهب أكثر من ثلثيها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وعدم تطرقهم لقيام السلطات التركية بعرقلةِ دخول المساعدات عبر الحدود إلى هاتين البلدتين، لا بل وفسادِ بعض هذه المساعدات بسبب إبقائها المقصود من قبل الجانب التركي في العراء عرضة للأمطار والرياح والأحوال الجوية السيئة (الفقرة ٢٧).

١٧ - تستهجن الحكومة السورية حالة انعدام الشفافية الواردة في الفقرة رقم ٣٧، بخصوص الأسباب الواردة لعدم استمرار مهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في منطقة يلدا لتقديم الرعاية الطبية للاجئين الفلسطينيين الذي نزحوا من مخيم اليرموك في بداية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، إلى مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم. وتشير الحكومة السورية إلى أن سبب إيقاف الأونروا لهذه المهمة الطبية كان بحجة عدم توفر الأمن في تلك المناطق، وفقا لمعلومات وتوجيهات مكتب الأمن والسلامة للأمم المتحدة، وليس بسبب عدم موافقة الحكومة السورية. وتذكر هنا، بأنه وبتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية تم توزيع أكثر من ٤٥ ألف سلة غذائية، وأكثر من ١٠ آلاف سلة صحية، وأكثر من ٥٠٠ ٩ علبة حليب أطفال على اللاجئين الفلسطينيين ممن نزحوا عن المخيم منذ بداية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، علما بأن جزءا من هذه المساعدات كان يتم إدخاله إلى مخيم اليرموك من قبل المستفيدين عن طريق يلدا. كما تمت الموافقة على إخراج طلبة من المخيم لتقديم امتحانات التعليم الأساسي والثانوية العامة

والجامعية، وكانت آخر دفعة قد خرجت من المخيم لأداء الامتحانات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٨ - تعيد الحكومة السورية تأكيدها على أنّ الصعوبات القائمة في وجه جهود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في سورية لإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق الساخنة سببها الإرهاب، والإرهاب فقط، وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة المدعومة إقليميا ودوليا في العديد من المناطق. وأكبر مثال على ذلك هو عدم قدرة الأمم المتحدة على إدخال المساعدات إلى أهالي بلدتي نُبُّل والزهراء، بالرغم من قيام مسؤولي المساعدات الإنسانية بإدخال المساعدات إلى كل المناطق التي يُسيطر عليها المسلحون. وفي هذا الصدد نشير إلى أنَّ التقرير مليء بالفقرات التي تتضمن عبارات متناقضة، فتارةً يُشير التقرير إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق ساخنة، وتارةً يشير لوجود معوّقات منعت الوصول لمناطق ساخنة (الفقرات ٢٧ و ٢٨ و ٣٦)، علما بأن التقرير نفسه قد أشار إلى وجود أسباب لا تسمح بإتمام الأمم المتحدة لقوافلها المحملة بالمساعدات الإنسانية لمناطق ساخنة على الرغم من موافقة الحكومة السورية، تتعلق بالأوضاع الميدانية الأمنية على الأرض.

١٩ - تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، وبالعلاقة مع ما ورد في الفقرة ٣٨ من التقرير، على تعاونها المستمر مع الجانب الأممي ممثلا ببرنامج الأغذية العالمي لتذليل أية صعوباتٍ قد تواجه انسيابية تدفق المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية اللبنانية أو عبر الموانئ السورية، علما بأنّ موضوع تصديق شهادات المنشأ والشهادات الصحية أصولا، وتقيد منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة به يندرج في إطار الحرص على صحة المواطنين السوريين وموارد سورية الاقتصادية، آخذين بعين الاعتبار بأنّ هذه الإجراءات تهدف إلى مطابقة المساعدات الإنسانية للمقاييس والمعايير الوطنية والدولية، وأنّ إجراءات التصديق مطبقة على جهات أممية ودولية أخرى كالأونروا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والقطاعين العام والخاص في سورية.

٢٠ - وحول موضوع طلبات سمات الدخول والإقامة في الجمهورية العربية السورية، نُشير إلى أنّ الغالبية العُظمى من طلباتِ السماتِ هذه قد تمّ التعامل معها إيجابيا، حيث تمت الموافقة على أكثر من ٩٧ في المائة من هذه الطلبات، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كما تمّ إبلاغ الجانب الأممي بالاعتذار عن طلب سمةٍ واحدةٍ فقط. أما الحديث الذي لا معنى له عن البيروقراطية، فإنه يدل على عدم احترام بعض المسؤولين في الأمم المتحدة لإجراءات الدول في التعامل مع مسائل هامة وضرورية للحفاظ على سيادتها وأمنها.

٢١ - لقد سبق وأن أكّدت حكومة الجمهورية العربية السورية التزامها بتقديم التسهيلات اللازمة لعمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة في سورية أصولا، وهي تُعيد تأكيدها هذا مُجددا. فمؤخرا، وحرصا على تعزيز نشاطات هذه المنظمات، الهادفةِ لخدمة السوريين المتضررين من تداعيات الأزمة في سورية، استجابت الحكومة السورية لعددٍ من المقترحات التي تقدّم بها المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية، ذات الصلة بتحقيق هذا الهدف، وقد تمّ إبلاغ المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بذلك.

٢٢ - أخيرا، وفيما يتعلق بملاحظاتِ الأمين العام حول استمرار الأزمة في سورية، واستمرار معاناة المدنيين من الآثار السلبية للأزمة، واستمرار موجات نزوح السوريين، تشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أن سورية ومواطنيها كانوا يتمتعون قبل لأزمة بالأمن والاستقرار وبالحياة الكريمة، حتى بدأ استخدام بعض الدول للإرهابيين لقتل هذا الاستقرار والأمن، وقيام دولٍ إقليمية ودولية بدعم هؤلاء الإرهابيين بالسلاح والعتاد والذخيرة، والمال والمحرمين، وبالدعم الاستخباراتي واللوجستي، مما قلب هذه الأوضاع. إنّ سبب معاناة المدنيين السوريين هو الإرهاب، والقصف العشوائي للجماعات الإرهابية المسلحة، أو ما يُسميه التقرير بـ ''جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول'' واستهدافها للمناطق السكنية الآمنة، وللبنى التحتية الاقتصادية والخدمية، مستخدمة لتلك الغاية مختلف القذائف العشوائية، من قذائف متفجرة ومدافع جهنم واسطوانات الغاز المتفجرة وغيرها من القذائف المصنعة محليا، بالإضافة إلى استخدام هذه الجماعات الإرهابية لقذائف مُدمِّرة وصواريخ تاو، التي يعرف الجميع مصادرها.

٢٣ - لقد أكّدت حكومة الجمهورية العربية السورية في بيانها الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عدم استخدامها للأسلحة العشوائية في جهودها المستمرة للقضاء على الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الجمهورية العربية السورية، وما ورَد في التقرير عن حوادث في هذا السياق إنما تستند لمصادر غير موثوقة مُسيسة تقوم بتنفيذ أجنداتٍ خارجية لدول تدعم الجماعات الإرهابية في سورية، و لم يستخدم هذه الأسلحة العشوائية إلا الجماعات الإرهابية المسلحة، من ''معتدلة'' وغير معتدلة.

٢٤ - تؤكّد الحكومة السورية بأنّ سبب تفاقم الأزمة الإنسانية يعود للدعم المقدّم من تركيا والسعودية وقطر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. أوضاعٌ صعبةٌ زادتها صعوبة، الإجراءات الاقتصادية والمالية القسرية أحادية الجانب، التي فرضتها بعض الدول على الشعب السوري عقابا له على وقوفه مع حكومته التي اختارها لنفسه وعقابا له على محاربته للإرهاب الدولي ودفاعه عن أمنه وسلمه ووطنه

في وجهِ إرهابِ لا يستهدف سورية فقط، بل والعالم أجمع. ولتذكير الأمانة العامة فقط، فإن الإجراءات القسرية أحادية الجانب هذه، تمنع على السوريين استيراد سيارات الإسعاف، والمعدات والتجهيزات الطبية وقطع تبديلها وموادها، وتمنع استيراد اللقاحاتِ والأدوية ومكوناتها بل وتمنع حتى استيراد مواد البناء الضرورية لترميم المشافي والمستوصفات التي دمرتها الجماعات الإرهابية المسلحة وكل أملنا هو أن تتدخل الأمانة العامة، للعمل عاجلا مع الدول التي تفرض الإجراءات الاقتصادية والمالية القسرية أحادية الجانب لإلغائها، حرصا على العمل الإنساني!!

٢٥ - تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أنها ستستمر في أداء واجبها تُجاه مواطنيها في احترامٍ تامٍّ لمسؤولياتها الدستورية، وبما يُلبي طموحات الشعب السوري العظيم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول

قائمة ببعض من الجرائم والهجمات العشوائية التي ارتكبتها ونفذتها ''داعش''، و''جبهة النصرة''، و''الجيش الحر''، و''جيش الإسلام''، و''وجيش الفتح'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة التي يتجاهلها معدو التقرير

أولا - شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- بلغ عدد الشهداء ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في المحافظات السورية، باستثناء محافظة الرقة، وإدلب، ودير الزور، ١٦٠ شهيدا، من بينهم ٤٣ طفلا، كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٤٩٢ مدنيا، من بينهم ١٠٧ أطفال، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢١ أيلول/سبتمبر ولغاية ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.
- بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة بتنفيذ هجماتٍ عشوائيةٍ بقذائف صاروخية على قرية التاعونة وبلدة كرناز في محافظة حماه، ما أدى إلى إصابة عشرات المدنيين ووقوع أضرار مادية.
- بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من نقطة لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري في حي الزهراء بمدينة حمص، مما أدى إلى استشهاد مدني وإصابة ٢٤ مدنيا.
- بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، نفّذت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى جبهة النصرة، وكتيبة نور الدين الزنكي، والجبهة الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء شهداء بدر، ولواء المهاجرين، ودرع الشمال رمايات عشوائية بقذائف هاون واسطوانات الغاز على حيي الأعظمية والشهباء السكنيين في محافظة حلب، مما أسفر عن إصابة ١٦ مدنيا بجروح متفاوتةٍ، بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية.
- بتاريخ ٤ و ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عمَدَت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي إلى استهدافِ مدينة البعث وبلدة خان أرنبة بقذائف عشوائية مؤلفة من قذائف هاون وصواريخ مما أدى لاستشهاد وإصابة مدنيين ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجيش الإسلام وفيلق الرحمن المتمركزة في مزارع مدينة دوما، برمي قذائف هاون مُستهدفة مبنى سجن دمشق المركزي بعدرا، مما أسفر عن إصابة ٢٧ سجينا بجروح مختلفة وإيقاع أضرار مادية بالمباني.
- بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، شنت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجيش الإسلام وفيلق الرحمن هجمات عشوائية بمجموعةٍ من قذائف الهاون باتجاه حيي القصاع وباب توما السكنيين في مدينة دمشق، ما أدى لاستشهاد طفل وإصابة آخرين، وإحداث أضرار مادية. وفي محافظة حماه نفّذت الجماعات الإرهابية المنتمية لتنظيم جبهة النصرة هجماتٍ عشوائيةٍ صاروخيةٍ مستهدفة بلدة خنيفس أسفر عنها استشهاد طفلة وإصابة ٥ أطفال آخرين وإحداث أضرار في المكان.
- بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجيش الإسلام، وفيلق الرحمن، وجبهة النصرة، المتواجدة في حي جوبر وفي الغوطة الشرقية، باستهدافِ أحياء المزة، والعباسيين، والروضة، والتضامن في دمشق عشوائيا، مما أدى لإصابة ٩ أشخاص بجراح متفاوتة وإيقاع أضرار مادية في الممتلكات.
- بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة، وكتيبة نور الدين الزنكي، والجبهة الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء شهداء بدر، ولواء المهاجرين، ودرع الشمال، المتواجدة في حي بستان القصر وحلب القديمة، بعملياتِ قنصٍ، وبرمياتٍ من القذائف العشوائية واسطوانات الغاز استهدفت أحياء سيف الدولة، والعزيزية، والمشارقة، وباب الفرج، في مدينة حلب، مما أسفر عن استشهاد ٦ مدنيين، وإصابة ٢٤ مدنيا بجروح مختلفة بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية كبيرة.
- بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش في قريتي المشيرفة الجنوبية، وأم صهيرج، في محافظة حمص، باستهداف بلدتي المخرم الفوقاني، والتحتاني عشوائيا، بصواريخ من نوع غراد، مما أدى لاستشهاد وإصابة ١٦ مدنيا بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة في حي درعا البلد برمايات عشوائية بقذائف الهاون باتجاه حي الضاحية الثاني في مدينة درعا، مما أدى لاستشهاد ٣ أطفال، وإصابة ٧ مدنيين منهم ٦ أطفال.

- بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة، والجيش الحر، بإطلاق ٦ قذائف صاروخية من نوع غراد عشوائياً، من أماكن تواجدها في الريف الشمالي لمدينة حمص، على أحياء المهاجرين، والعباسية، والزهراء السكنية في مدينة حمص، مما أسفر عن استشهاد وإصابة ١٥ مدنياً، بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ يومي ٢٢ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى جبهة النصرة، وكتيبة نور الدين الزنكي، والجبهة الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء شهداء بدر، ولواء المهاجرين، ودرع الشمال، المتواجدة في حي بني زيد وقرية الصبيحة في محافظةِ حلب، برمي أسطوانات غاز وصواريخ مختلفة عشوائياً باتجاه أحياء الأشرفية، وشارع النيل، والسفيرة، مما أسفر عن سقوط ٧ شهداء مدنيين، وإصابة ١٣ مدنياً آخر، بينهم نساء وأطفال بشظايا هذه الرمايات، ووقوع أضرار مادية كبيرة.

- بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة في بلدة دير قانون بتفجير خط مياه نبع بردى المغذي لنبع مياه عين الفيجة اللذين يمدان مدينة دمشق وريفها بمياه الشرب.

- بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجيش الإسلام، وفيلق الرحمن، وجبهة النصرة، المتواجدة في بساتين دوما وحرستا من محافظة ريف دمشق، برمي قذائف هاون عشوائيا باتجاه مركز الإيواء بمخيم الوافدين، وباتجاه سجن دمشق المركزي، مما أدى لاستشهاد ٤ مدنيين، وإصابة ١٥ مدنيا، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش المتواجدة في محيط بلدتي نبل والزهراء برمي قذائف صاروخية عشوائية باتجاه البلدتين مما أسفر عن استشهاد وإصابة ١١ مدنيا، ووقوع أضرار مادية.

ثانيا - شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

- بلغ عدد الشهداء ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في المحافظات السورية، باستثناء محافظات الرقة، وإدلب، ودير الزور، ١٦١ شهيدا، من بينهم ٣٩ طفلا، كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٤٥١ مدنيا، من بينهم ٩١ طفلا، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ولغاية ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

- بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة باستهداف منطقة القصور بمدينة دمشق بقذائف الهاون، مما أدى إلى استشهاد طفلة وإصابة طفل آخر.

- بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ما يسمى بجيش الإسلام الذي يقوده الإرهابي زهران علوش بإخراج المدنيين المخطوفين من سجونه الخاصة (البعض منهم من المخطوفين من مدينة عدرا العمالية) وتوزيعهم على شوارع مدينة دوما وعلى أسطح الأبنية بالقرب من مواقع تواجد مسلحيه الإرهابيين، لاستخدامهم كدروع بشرية.

- بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى جبهة النصرة، وكتيبة نور الدين الزنكي، والجبهة الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء شهداء بدر، ولواء المهاجرين، ودرع الشمال، المتواجدة في حيي بني زيد، وباب الحديد من مدينة حلب، برمي أسطوانات غاز عشوائيا باتجاه حيي باب الفرج، والسبيل السكنيين، مما أدى إلى استشهاد وإصابة ١٣ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى وقوع أضرار مادية كبيرة في الممتلكات في الحيين.

- بتاريخ ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يسمى بجيش الإسلام، وفيلق الرحمن، وجبهة النصرة، المتواجدة في بساتين مدينتي حرستا ودوما، برمي قذائف هاون عشوائيا باتجاه صاحية الأسد السكنية بحرستا، ومخيم الوافدين بالقرب من مراكز الإيواء، مما أسفر عن إصابة ١١ مدنيا، بينهم نساء وأصطاف، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة من جهة بلدة اليادودة في محافظة درعا، برمي قذائف هاون عشوائيا باتجاه

حي الضاحية بمدينة درعا، مما أدى إلى استشهاد وإصابة مدنيين، وإحداث أضرار مادية.

- بتاريخ ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى جبهة النصرة، وكتيبة نور الدين الزنكي، والجبهة الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء شهداء بدر، ولواء المهاجرين، ودرع الشمال، المتواجدة في حي بني زيد، بعمليات قنص ورمايات عشوائية بقذائف الهاون وأسطوانات الغاز باتجاه أحياء ميسلون، وصلاح الدين، ومساكن السبيل، وباب الفرج، والأشرفية، وشارع النيل، والسريان الجديدة، والأعظمية، والأشرفية، والميدان، والجميلية، ما أدى إلى استشهاد ٦ مدنيين، وإصابة ٥٩ مدنيا بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة في قرية عيدون برمي قذيفة هاون باتجاه قرية خنيفس ما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المدنيين.

- بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بتفجير ٣ عبوات ناسفة في وقت واحد في مدينة حمص، توزّعت التفجيرات على حيي وادي الذهب، وعكرمة السكنيين، ما أدى إلى إصابة ١٤ مدنيا، بينهم أطفال ونساء، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٨ و ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، شنّت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لما يُسمى بجيش الإسلام، ولفيلق الرحمن، وجبهة النصرة، المتواجدة في كل من حي جوبر، والغوطة الشرقية، وبساتين دوما، وحرستا، هجمات عشوائية بقذائف الهاون باتجاه أحياء كفر سوسة، وساحة الأمويين، والعباسيين، وأبو رمانة، وباب توما، وشارع بغداد، والعدوي، وعرنوس السكنية في مدينة دمشق، مما أدى إلى استشهاد وإصابة ١٨ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية. كما قامت بتنفيذ رمايات عشوائية بقذائف الهاون والقذائف الصاروخية على ضاحية الأسد السكنية بحرستا، وفوج الإطفاء، وضاحية الإسكان السكنية، مما أدى لاستشهاد وإصابة ١٥ مدنيا بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة المتواجدة في الريف الشمالي لمدينة اللاذقية برمي قذائف صاروخية عشوائية

باتجاه الأحياء السكنية لمدينة اللاذقية، ما أسفر عن استشهاد ٢٠ مدنيا، وإصابة ٥٥ مدنيا، وإيقاع أضرار مادية في الممتلكات العامة والخاصة.

- بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدت قذائف الهاون التي سقطت على باص لنقل طلاب مدرسة الرعاية الخاصة في محلة الشيخ رسلان بمدينة دمشق إلى إصابة ٨ مدنيين بينهم ٦ أطفال.

- بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة المتواجدة في بلدة تلبيسة، برمي قذائف صاروخية عشوائيا بالتجاه قرية المختارية في محافظة حمص، مما أصفر عن استشهاد ٣ مدنيين.

- بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لجبهة النصرة، وجيش الفتح، المتواجدة جهة بلدة كفر زيتا في محافظة حماه، بإطلاق قذيفة صاروخية عشوائيا باتجاه قرية بريديج في محافظة حمص، مما أسفر عن استشهاد وإصابة ٥ أطفال.

- بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لما يُسمى بجيش الإسلام، وفيلق الرحمن، وجبهة النصرة، المتواجدة في كل من حي جوبر، والغوطة الشرقية، بتنفيذ رمايات عشوائية بقذائف الهاون مستهدفة أحياء الزبلطاني، والعباسيين، والقصاع، والقصور، وشارع بغداد، والعدوي، والبرامكة، وعش الورور السكنية، وكلية الهندسة في جامعة دمشق، مما اسفر عن استشهاد ٥ مدنيين، وإصابة ٤٠ مدنيا، ووقوع أضرار مادية. كما استهدفت ذات الجماعات الإرهابية المسلحة بهجماتها العشوائية حي جرمانا، حيث أسفر سقوط قذائف الهاون عليها إلى استشهاد ٣ مدنيين وإصابة ١٠ مدنيين آخرين.

المرفق الثاني

قائمة ببعض من الأمثلة بشأن ما تمَّ إيصاله من مساعدات إنسانية خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٥، وذلك بتسهيلات مُقدَّمة من حكومة الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

أولا - المساعدات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (غذائية وغير غذائية وصحية)، مقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية، إلى جميع المحافظات بما فيها محافظات ريف دمشق، والقنيطرة، والحسكة، وحلب، ودرعا (فيما عدا محافظتي الرقة ودير الزور). وقد بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المُقدَّمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري ٦٦٠ ٨٢٨ ١ مستفيد (أي ٧٣٢ ٣٦٥ عائلة). كما بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من الجانب الأممي والموزعة عبر المنظمات الأهلية غير الحكومية ٧٥٥ ٠٦٤ ٢ مستفيدا (أي ٩٥١ ٤١٢ عائلة)، ليصل بذلك مجموع المستفيدين من المساعدات الإنسانية الأممية الموزَّعة من داخل الأراضي السورية إلى ٤١٥ ٨٩٣ ٣ مستفيدا (أي ٦٨٣ ٧٧٨ عائلة). موزَّعة على المحافظات كالتالي: ٧١٣ ٦٥ سلة في ريف دمشق، و ١٧١ ٢٦ سلة في درعا وريفها، و ٧٩٤ ٥ سلة في القنيطرة، و ٦٦٠ ٢٧ سلة في حلب وريفها، و ٧٣٩ ١٤ سلة في الحسكة.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها ريف دمشق، وإدلب، ودرعا، والقنيطرة، وحلب. وقد بلغ إجمالي ما تم إيصاله ٢٥٠ ١٢٨ سلة غذائية. كما تمَّ توزيع سللٍ أخرى مُقدمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيثُ بلغ مجموعها ٠٢٢ ٢٩ سلة، وذلك في كلٍ من محافظات حمص، ودمشق، وريف دمشق، وحلب.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية) مُقدَّمة من المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية، حيثُ تمَّ توزيعها على المستفيدين في كلٍ من محافظاتِ حلب، والحسكة، وريف

دمشق، ودرعا، والقنيطرة، ودمشق، وحمص، وحماه، والسويداء، وطرطوس، واللاذقية، وقد بلغت أعداد المستفيدين من هذه المساعدات عشرات آلاف العائلات.

- جدَّدَت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها لبرنامج الأغذية العالمي لإدخال مساعدات إنسانية عبر معبر نصيبين على الحدود السورية التركية وذلك عن حصة شهر تشرين الأول/أكتوبر (٤٨ ٤٨٤ حصة غذائية، و ٢٠ طنا من زبدة الفستق، و ٠٠٠ ٣٢ كيس طحين) ليتم توزيعها على المستفيدين في محافظة الحسكة.

ثانيا - المساعدات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (غذائية وغير غذائية وصحية)، مقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية، إلى جميع المحافظات بما فيها ريف دمشق، والقنيطرة، والحسكة، وحلب، ودرعا، (فيما عدا محافظات الرقة ودير الزور). حيث بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المُقدَّمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ٨٠٠ ٨٤٩ ١ مستفيد (أي ٩٦٠ ٣٦٩ عائلة). كما بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من الجانب الأممي المقدمة عبر المنظمات الأهلية غير الحكومية ٤٢١ ٨٢٧ مستفيدا (أي ٤٨٤ ١٦٥ عائلة)، ليصل بذلك مجموع المستفيدين من المساعدات الأممية الموزَّعة من داخل الأراضي السورية ٢٢١ ٦٧٧ ٢ مستفيدا (أي ٤٤٤ ٥٣٥ عائلة). موزَّعة على المحافظات كالتالي: ٧٢١ ٦٥ سلة إلى ريف دمشق، و ١٧٠ ٢٧ سلة إلى درعا وريفها، و ١٩٣ ٣٥ سلة إلى حماه وريفها، و ٤٢٨ ٦٢ سلة إلى حلب وريفها، و ٤٧٩ ٣ سلة إلى الحسكة.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها محافظاتُ ريف دمشق، ودرعا، والقنيطرة، وحلب، وحماه، والسويداء، وطرطوس، حيث بلغ إجمالي ما تم إيصاله ٦٧١ ٦٤ سلة غذائية. كما تمَّ توزيع سللٍ أخرى مُقدمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيثُ بلغ مجموعها ١٨٥ ١٣ سلة، وذلك في محافظات حمص، ودمشق، وحلب.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية) لآلاف العائلات مُقدَّمة من المنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة في سورية، حيثُ تمَّ توزيعها في غالبية المحافظات.
- جدَّدَت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها لبرنامج الأغذية العالمي على إدخال مساعداتٍ إنسانية عبر معبر نصيبين على الحدود السورية التركية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر (٤٣٤ ٤٨ حصة غذائية، و ٢٠ طنا من زبدة الفستق) ليتم توزيعها على المستفيدين في محافظة الحسكة.